طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وطموح الصين لقيادة العالم

من يطلع بعناية على بيان الدورة الكاملة السادسة للجنة المركزية التاسعة عشر للحزب الشيوعي الصيني بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢١م يجد خطاباً جديداً غير معهود من القيادة الصينية، وهو خطاب يعبر عن المدى الذي وصلت اليه الصين من الثقة بنجاح تجربتها الخاصة في التنمية السريعة وتحقيق الاستقرار طويل المدى بفضل تطبيق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وهو التطبيق الذي جمع بين تطبيق المبادئ الأساسية للماركسية اللينينية ومادئ حرية السوق، وهو جمع بين متعارضات جعل الصين تثق بأن الاشتراكية تمثل الحل ليس للشعب الصيني عظيم العدد فحسب، بل ولحل مشاكل العالم، مشاكل التنمية والفقر والبطالة جعلها تثق بإمكانية قيادة الصين للعالم، وفي هذا البيان جاهرت بإمتلام هذه القدرة وتعلن التصميم على تحقيقها في الواقع إن مباشرة أو ضمناً، الأمر الذي يظهر جلياً من خلال الآتي:
من يتتبع خطاب الحزب الشيوعي الصيني والدولة الصينية قبل صدور هذا البيان كان تجد خطاباً صارماً أن الصين بلد ناجي وليس بصدد المنافسة الاقتصادية لأمريكا أو غيرها من دول العالم، وأن جهده ينصب على مكافحة الفقر والبطالة والفساد، غير الخطاب الجديد الذي تبناه البيان، أن النظام الاشتراكي في الصين لا ينافس النظام الأمريكي فحسب، بل ينافس النظام الرأسمالي برمته ويستغلب عليه فضل تفوق الاشتراكية على الرأسمالية، هذا الإستخلاص يظهر أن ثقة الصين بتفوق الاشتراكية وصل حد لا يقبل بالموارية أو المداهنة للعالم الرأسمالي، وهي ثقة مصدرها قدرة الصين على الجمع بين النقائض ونجاحها في ذلك.
مثلت الاشتراكية ذات الخصائص الصينية الجمع بين الاشتراكية والديمقراطية والجمع في الديمقراطية السياسية بين ما يسمى بنظام الديمقراطية الشعبية والديمقراطية التقليدية: «دولة واحدة ونظامان».

وتجمع الصين بين نظامين ديمقراطيين في الجانب السياسي، ويمثلان في الديمقراطية الشعبية في كل أنحاء الصين، والديمقراطية التقليدية في هونغ كونغ وماكو، أي إقامة نظامين في دولة واحدة ولشعب واحد.

لعب الحزب الشيوعي الصيني خلال فترة حكمه الدور الرئيسي لوضع وتحقيق السياسة الاجتماعية للصين وبهذا يتكامل شقا الديمقراطية – الشق السياسي والشق الاجتماعي، وجوهر هذه التجربة الديمقراطية الشعبية في الصين ومحورها، هو الشق الاجتماعي للديمقراطية.

نجحت الصين في تحقيق الديمقراطية الاجتماعية بكل جوانبها والمتمثلة في ضمان الحق في التعليم والتطبيق المجانيين لكل مواطن، وضمان حق العمل وتوفير فرصة وعدالة أجوره، وتوفير الضمان الاجتماعي في حالة العجز او الشيخوخة وتقديم كافة الخدمات الاجتماعية والثقافية المجانية، وبهذا تكون الصين قد كفلت لكل مواطن نصيب عادل من الثروة لضمان حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبهذا حققت الصين لمواطنيها الأمن من الخوف والفاقة وحققت في الممارسة العملية الديمقرطية الشعبية.

إذن: إن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية قد تمكنت من تحقيق الديمقراطية الاجتماعية عبر آليات ووسائل وأدوات إقتصادية ذات طابع اشتراكي، وفي مقدمتها الملكية العامة للأرض ووسائل الإنتاج، مع السماح بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والجمع بين الاشتراكية وحرية

السوق الرأسمالية التي تلعب فيه الدولة دور رئيس كمالك لوسائل وموضوع الإنتاج ومخطط للاقتصاد والتنمية.

إذن لقد تمكنت الصين من الجمع بين إقتصاد السوق الاشتراكي والدمج مع إقتصاد السوق الرأسمالي، وتوزيع الموارد تحت سيطرة الدولة ودمج صلاحيات المؤسسات المملوكة للدولة مع متطلبات السوق، أي إقامة نظام إقتصادي ذو خصائص صينية.

لقد زاد من ثقة التجربة الصينية في تغلب النظام الاشتراكي على النظام الرأسمالي تمكن الصين من القضاء على الفقر في بلد يبلغ تعداد سكانه الى مليار ونص انسان.

الرفيقات والرفاق

لقد مثّل نجاح الصين نجاحاً استراتيجياً لأن الصين لم تتمكن من انقاذ أرواح حوالي مليار ونصف من مواطنيها فحسب، بل ومليارات من مواطني دول العالم المختلفة، ومنهم مئات الملايين من شعوب العالم العربي، وتضاف أهمية هذه النجاحات الى أهمية الحزام والطريق للنمو الاقتصادي العالمي وازدهار التنمية كأساس للمستقبل المشترك للبشرية جمعاً، وتعزيز التواصل الاستراتيجي وتعميق التعاون بين الشعوب العربية وأحزابها التقدمية والأمة الصينية، وفي المقدمة أحزاب اليسار في العالم العربي، التي تلعب مع الحزب الشيوعي الصيني الدور الرئيسي في تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين شعوب العالم العربي والشعب الصيني الصديق، وذلك من خلال تبادل الزيارات ونقل المعارف والخبرات وإقامة المؤتمرات والندوات ومن خلال منتدى التعاون الصيني العربي.

حققت الصين نجاحاً غير مسبوق في مجال الديمقراطية الاجتماعية، وهذا يؤهلها الى إحداث تقدم آخر في مجال الديمقراطية السياسية وبالتدريج وصولاً الى التعددية السياسية وتداول السلطة دونما خوف من الثورة المضادة أو الانقلاب على منجزات الشعب الصيني الذي تتعزز قدراته لحماية دولته ومنجزاتها، وهو تقدم سيفضي في نهاية المطاف إلى إقامة نظام ديمقراطي موحد في عموم الدولة الصينية. ونحن على ثقة بأن الصين قادرة وبالتدريج على تحويل شعار: "من الشعب والى الشعب ومع الشعب ومن أجل الشعب" الى ممارسة فعلية كاملة للديمقراطية والاشتراكية.

لعبت الملكية العامة للأرض في الصين الدور الرئيسي لقيام الإستثمارات الحكومية الضخمة في البنية التحتية، وبناء المدن الصناعية والتخطيط الحضري، ومثلت المشروعات الحكومية العملاقة في هذه الجوانب منطلقاً ومصدراً هاماً للنمو الاقتصادي السريع، وبذلك تمكن الحزب الشيوعي الصيني، وعبر آلية الدولة، من مكافحة الفقر، وتوفير فرص العمل، وتوفير موارد كافية لحكومة الصين والحكومات المحلية، ومكنها من إحداث تنمية شاملة وعادلة قائمة على الجمع بين التخطيط الحضري وآلية السوق الموجهة، وبهذا تكون الصين قد تمكنت من الجمع بين متعارضتين – السوق الحرة والنظام الاشتراكي في الاقتصاد، وفي السياسة الجمع بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الشعبية.

كان للملكية العامة للأراضي تأثير رئيسي على تحديد مسار النمو الاقتصادي في الصين، وهذا الأمر بدوره وفر شروط تحقيق العدالة الاجتماعية وتطوير السياسات الاجتماعية التي كان

من شأنها كفال حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي تحقيق الشق الاجتماعي للديمقراطية الشعبية، حيث صبت السياسات الاجتماعية بصورة مباشرة في دعم مجانية التعليم والتطبيب، وتقديم الخدمات المختلفة، وحققت هذه السياسات التوزيع العادل للدخل الوطني، وارتكز عليها ما سُمي بنظام المسؤولية الأسرية في الريف والذي بموجبه تحصل كل أسرة على قطعة أرض، وصار هذا النظام أداة رئيسية للحماية الاجتماعية من الفقر في المناطق الريفية، وبفضل تحديد المسؤولية الأسرية وتحديد الأجور الأساسية للعمال نجحت الصين في تقليص الفقر في المدنية والريف، علاوة على تأمين الدولة الصينية لكل مواطن تأمين طبي أساسي ومعاش تقاعدي.

نجحت الصين في هذا العام في القضاء على الفقر المدقع، واستطاعت بفعل السياسات الاقتصادية الجريئة الحد من الفقر، حسب بيانات البنك الدولي في العالم، إذ كان للصين إنجازاً هاماً قدر بأكثر من ٧٠٪ من جهود الحد من الفقر في العالم.

والتزاماً من الحزب الشيوعي الصيني بالديمقراطية الاجتماعية والسياسية صادقت الدولة الصينية على 26 معاهدة واتفاقية دولية بشأن حقوق الانسان.

تمكنت الصين بفضل الجمع بين الديمقراطية السياسية و الديمقراطية الاجتماعية وحرية السوق من التغلب على كوفيد 19 بفعل قوة نظامها الصحي الذي مكنها من تطعيم أكثر من مليار مواطن، وقدمت لقاحات لأكثر من مائة دولة ومنظمة دولية، وتعهدت بتوفير ملياري جرعة بنهاية العام الجاري.

لقد عكست ثقة الصين بتفوق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية نفسها على الخطاب الذي إستعاد نبرة الحديث بقوة عن الاشتراكية وإيديولوجيتها التي كانت قد خفتت في الخطاب الصيني، وكاد الخطاب يقترب من الخطاب الليبرالي، هذا الإنعكاس نجده في بيان الدورة الكاملة، وذلك بتأكيد البيان وبحزم التمسك بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية وتطويرها والتمسك بمنهج المادة التاريخية والتمسك بالمثل العليا للشيوعية والإيمان بالإشتراكية وتطبيق المبادئ الأساسية للماركسية، والتأكيد أن الاشتراكية الماركسية وحدها قادرة على مواجهة التحديات الكبرى مثل الكتلة السكانية الضخمة كالصين ومكافحة الفقر وتحول التحديات إلى فرص.

لقد أعاد البيان زخم التبجيل والتمسك ليس بالماركسةي اللينينية فحسب، بل وأفكار ماوتسي تونغ وتبجيل أمين عام الحزب شي جين بينغ وإعتباره نواة للجنة المركزية وللحزب، وهو خطاب تبجيل الزعماء كان قد خفت في الماضي.
لقد أبرز البيان تعظيم غير مسبوق للنزعة الوطنية الصينية، فلم يقتصر الحديث عن الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، بل عداها إلى الحديث عن النظام الاقتصادي ذو الخصائص الصينية، ودبلوماسية الدولة الكبرى ذات الخصائص الصينية، والثقافة ذات الخصائص الصينية،ولم يقتصر التعظيم على تعظيم الحزب والقيادة إلى جانب الوطن، وإنما شمل أيضاً تعظيم المنجزات الوطنية، وأهمها معجزتان عظيمتان هما التنمية الاقتصادية السريعة والاستقرار الاجتماعي

طويل الأجل. وثمة مهمة مقدسة تنتظر الإنجاز والمتمثلة بدفع عملية توحيد الوطن الأم، وتحقيق النهضة العظمة للأمة الصينية.
والجمع بين الخصائص الصينية والإلتزام بالدمج بين المبادئ الأساسية للماركسية والواقع الصيني الملموس والثقافة الصينية التقليدية، والتنمية المستدامة وحكم القانون والحوكمة ذات الخصائص الصينية والماركسية ذات الخصائص الصينية، وعبّرت كلمات قيادات الدولة والحزب ولاسيما كلمات شي جين بينغ عن تعظيم الذات الصينية، كما هو حال البيان ووعدت للمضي قدماً نحو الهدف الطموح لتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية وإحتلت الثقافة التقليدية الصينية مكانة هامة في خطب القيادة ويجري تعمد الإكثار من الإستشهاد بالأمثلة الشعبية الصينية عند الحديث عن أهم قضايا العصر بما في ذلك في أحاديث الرئيس شي جين بينغ.
ثمة أور وتحديات كبرى أمام طموحات الصين، ولاسيما ما يتعلق بقيادتها للعالم مسكوت عنها في بيان الدورة الكاملة وفي خطابات القيادة السياسية، ومنها:
أولاً: ما يمكن أن يترتب على مسعى إنتزاع الصين لقيادة العالم> إذ أنه ليس من المعقول أن يسلم النظام الرأسمالي بإنتصار النظام الاشتراكي عليه على الصعيد العالمي ولن تسلم الولايات المتحدة الامريكية بإنتزاع قيادة العالم منها، وبالتالي هل يستبعد أن تلجأ دول النظام الرأسمالي إلى إعلان حرب باردة جديدة؟ وهل يستبعد إنزلاق العالم إلى مواجهة عسكرية، بما في ذلك مواجهة نووية؟
سكت البيان عن هذه التحديات الكبرى، وهي من وجهة نظري غير مستبعدة، وإكتف التقرير بتشخيص مثالي لما يجب أن يكون عليه العالم في حالة إنتصار النظام الاشتراكي على النظام الرأسمالي وإنتقال قيادة العالم إلى الدولة القائدية للنظام الاشتراكي، وبالتأكيد هي الصين، ومن تلك المثل أن يصير للعالم حاضر ومستقل مشترك، وبالتسامح والانفتاح والتعايش يبني مستقبل مشترك للبشرية جمعاً ويصير البشر على هذه الأرض أسرة واحدة ويتحقق معها التخلي عن الحرب الباردة والعيش بسلام وتكريس مفهوم أمني جديد ومستدام بما يحقق الأمن المشترك للجميع وبهذا يتحقق الرختء المشترك للإنسانية ويتوازن نظام العولمة الذي يحضر فيه الإنفتاح والشمول والتعاون العالم يلحماية البيئة والمناخ، ويغيب فيه الإنغلاق والصراع.
إذن الصورة المكشوف عنها من قبل الحزب الشيوعي الصيني والدولة الصينية، هي أن إنتقال الثيادة من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي في العالم سيترتب عليه بناء مجتمع ذا ضمير مشترك للبشرية، وهذا مايرغب به من يعد نفسه للإنتصار – الصين، ولكن سيقبل بهذا النظامك المهزوم والدولة التي تفتقد لقيادة العالم – الولايات المتحدة الأمريكية، هذا هو السؤال الجوهري الذي ننتظر الإجابة عليه من قبل الحزب الشيوعي الصيني والدولة الصينية.
ثانياً: تحالف النظام العالمي الجديد.
الذي يمكن لم يثير البيان إلى طبيعة التحالف الدولي الذي يمكن أن ينهض بمهمة نقل القيادة الدولية من الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الرأسمالي وماطبيعة القيادة الجديدة، هل سيعاد إلى تعدد الأقطاب أم سيستمر نظام القطب الواحد، ثمة إشارات ضمنية إلى أن الصين ستتحالف مع الدول النامية، ولكن هل هذا يكفي لنقل السلطة العالمية بسلام وتداول سلمي؟ يزداد هذا الأمر غموضاً من خلال إخفاء البيان الطابع الصيني على كل المسارات والمفهومات: صيننة الماركسية، صيننة الاشتراكية، صيننة النظام الاقتصادي الحديث، صيننة الثقافة والأيديولوجية الاشتراكية، صيننة العولمة.....الخ، هذا كله يعطي إنطباع قد يكون خاطئاً أن الصين تسعى إلى إستمرار نظام القطب الواحد ونمط النظام الواحد وتدويله، وهذا أمر يجعل الصراع أكثر خطوة، بل قد يمكن الدول الرأسمالية من تأليب العالم ضد الصين وأنها ستفرض على اعالم نظام شمولي وقد تجد سند لما تقوله بمهاجمة مراكز الأبحاث في الصين للديمقراطية التعددية القائمة في العالم، وفي جميع الأحوال من غير الواقعي أن تحقق الصين هذا التغيير العالمي بمساندة الدولة النامية، وإنما هي بحاجة إلى تحالف مع دولة كبرى أخرى وأعتقد أن روسيا مؤهلة لأن تكون هذا الحليف، ولاسيما بعد أن يصير الحزب الشيوعي لروسيا الإتحادية الحزب الحاكم،

وربما يكون ذلك قريباً، وفي هذه الحالة ستضفي روسيا ديناميكية جديدة للإنتقال بفعل قدراتها السياسية والعسكرية وخبرتها في العلاقات الدولية.

ثالثاً: التعويل على الفراغات التي تخلفها أمريكا على مسرح الدول:

في الفترة الأخيرة يتداول كثيراً لدى الباحثين الصينيين المهتمين بالشرق الأوسطو فكرة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية ترتب لإنسحاب إستراتيجي من منطقة الشرق الزوسط وأنه سيترتب على ذلك أن تملأ الصين الفراغ الذي ستتركه أمريكا في المنطقة، وهو إستنتاج لا يوجد في الواقع مايبرره ويزداد إلتباساً عندما يتحدث هؤلاء الباحثون عن التأثيرات السلبية على منطقة الشرق الأوسط نتيجة لنشر الديمقراطية الغربية، وكأنما الفراغ الذي ستمليه الصين سيكون في مهامه منع نشر الديمقراطية التعددية، بينما الديمقراطية التعددية، هي مطلب لشعوب الشرق الأسط.

بإعتقادي أن هذا الإستخلاص بالأصل يقوم على معطيات خاطئة وقراءة غير متأنية لمسعى الولايات المتحدة الأمريكية، فليس ثمة مؤشرات لإنسحاب إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وإنما ثمة مؤشرات لإستراتيجية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة هدفها الحصول على مكاسب ومغانم دون مقابل ومن مظاهر ذلك:

1 - التخلي عن مسؤلية الدعم لبلدان المنطقة.
2 - التخلي عن مسعى تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط، بالسعي الى سلام يحقق مصالح إسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني.
3 - إعتماد نهج التفكيك ونشر الفوضى – الفوضى الخلاقة وتحت مسؤلية أعدائه في المنطقة.

إذن الولايات المتحدة الأمريكية ترتب للتخلي عن المسؤلية تجاه الشرق الأوسط وليس التخلي عن مصالحها وتأثيرها فيه، وذلك عبر حلفائها الإستراتيجيين من الدول القوية ف المنطقة.

وفيما يتعلق بنشر الديمقراطية التعددية، فهو مطلب لشعوب المنطقة، مما يجعل مسعى الصين لزيادة تأثيرها فيها أن تدعم هذا الترجه وتساعد شعوبها، وخاصة، شعوب العالم العربي على الفور بالإنتقال الديمقراطي والتغلب على الثروات المضادة التي تستخدم الصراع الديني بدعم إقليمي ودولي وتقوم بالإستغلال السياسي للدين بهدف نشر الحروب كما هو الحال في اليمن وليبيا سوريا والعراق ولبنان، وبهذا الشأن من المفيد للصين ومنطقة الشرق الأوسط، ولاسيما العالم العربي، أن تتخذ الصين سياسات مناقضة للسياسات الأمريكية، بتطوير المبادرة الصينية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وتحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وتعزيز التعاون بين الحزب الشيوعي الصيني وأحزاب اليسار العربية، ومنها الحزب الإشتراكي اليمني، وإعتماد نهج إنهاء الصراعات والحروب ودعم حدوث إنتقال ديمقراطي في بلدان المنطقة، ومنها اليمن، وإعتماد نهج توحيد شعوب المنطقة ومنع التفكيك.

حسب هذا المقال نأمل أنه آثار الأسئلة وربما قد نجد إجابات في مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني المزمع عقده العام القادم ٢٠٢٢م.